وظائف على شاطئ آخر

طبيب فى بنجالور فى الهند يناقش صورة مقطعية مع طبيب فى الولايات المتحدة

ديفيد تى. كو
David T. Coe

تبزغ الصين، والهند أخيرا، كبلدين تجاريين كبيرين فى ذات الوقت الذى يتشكل فيه شكل جديد من التجارة الدولية – التعاقد على وظائف تساعد التكنولوجيا فى أدائها مع دول فيما وراء البحار، وبصفة خاصة وظائف كان الظن أنها محصنة ضد المنافسة الدولية.

التعاقد على الوظائف الخدمية مع بلدان أخرى من شأنه أن يؤثر على اقتصادات البلدان الصناعية والمواقف تجاه العولمة

وقد تم الاعتراف بازدهار حصة الصين من صادرات العالم وكذلك زيادة حصة الهند (انظر الشكل ١) بوصفه تطورا ضخما فى الاقتصادات الدولية له تأثير كبير على العمالة والأجور والإنتاج فى البلدان المتقدمة. وأصبح الأمر واضحا الآن بأن التزود بالخدمات والمنتجات من وراء البحار – أى التعاقد مع بلدان أخرى على أداء الوظائف أو المهام التى تنتج مدخلات وسيطة، بما فى ذلك الخدمات – يحتمل أن تكون له آثار طويلة الأجل على العمالة والأجور النسبية والأمن الوظيفى للعمال فى الاقتصادات المتقدمة.

ويتفق غالبية الاقتصاديين وصانعى السياسة على أن هذا التسارع الأخير للعولمة، ستكون له على المدى الطويل، آثار اقتصادية نافعة فى كل من الاقتصادات المتقدمة وشركائها التجاريين فى الأسواق الناشئة. غير أنه على المدى القصير، خاصة فى بلدان تكون فيها أسواق العمالة أقل مرونة، قد تحدث اضطرابات كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الضخم من الوظائف المحتمل توجهها إلى ما وراء البحار عرض مجموعات جديدة من العمال للمنافسة الدولية، وإن هؤلاء العمال قد يصبحون باطراد جمهورا مستجيبا لأنصار حماية المصالح الخاصة.

وأثارت الظاهرة الحديثة لانتقال خدمات الأعمال إلى ما وراء البحار جدلا فى كثير من الاقتصادات المتقدمة. وربما يتجسد أفضل تحليل لطرفى المناقشة الأكاديمية فى الولايات المتحدة، فى موقفى جريجورى مانكيو أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد وآلان بلانيدر الخبير الاقتصادى بجامعة برنستون.

ففى عام ٢٠٠٤ حينما كان مانكيو يشغل منصب رئيس **مجلس المستشارين الاقتصاديين للولايات المتحدة**، وصف الانتقال إلى ما وراء البحار بأنه كسب طويل المدى للاقتصاد، وأن آثاره لا تختلف نوعيا عن تلك الخاصة بالتجارة التقليدية فى السلع. أما آلان بلانيدر، **عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين** للرئيس بيل كلينتون ونائب الرئيس السابق **لمجلس الاحتياطى الفيدرالى**، فقد قال إن الجدل لا يدور حول المكاسب الاقتصادية الأساسية التى يعترف بها، وإنما حول ما إذا كان انتقال العمالة إلى ما وراء البحار ودخول الصين والهند فى الاقتصاد العالمى بمثابة «عملية كبرى» أم أنها مجرد «استمرار للحال على ما هو عليه» ويقول بلانيدر (٢٠٠٧) إن التطورات تمثل عملية كبرى لأنها سوف تفرض تغييرات كبرى فى الهيكل الصناعى وأنواع الوظائف، وكذلك فى الأجور، والأمن الوظيفى، ومعدل دوران العمالة، وأيضا – على المدى القصير على الأقل – فى العمالة والبطالة.

ويتوقف ما إذا كان انتقال الأعمال إلى ما وراء البحار يمثل عملية كبرى أو مجرد استمرار الحال على ما هو عليه، على عدد من العوامل: كم قدر الوظائف التى «فقدت» بالفعل، وقدر الوظائف التى قد تفقد، وما مدى السرعة فى خلق الوظائف الجديدة، والأثر المحتمل على الدخول وعلى

الأمن الوظيفي لسائر أنواع العمال، والمدى الذى قد يستغرقه التحول من حيث طول المدة أو السلاسة.

تهديد يمثله انتقال الأعمال إلى ما وراء البحار

يندر وجود بيانات محكمة حول عدد الوظائف التى فقدتها فعليا الاقتصادات المتقدمة بسبب انتقال الأعمال إلى ما وراء البحار، ولكن التقديرات توحى بأن الآثار اقتصرت على نحو ٠,٣ إلى ٠,٧ فى المائة من إجمالى العمالة فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية التى تتوافر فيها التقديرات (بالدوين، ٢٠٠٦). غير أن هناك ما يدل أيضا على أن انتقال النشاط الخدمى إلى ما وراء البحار طفق يتزايد باطراد فى السنوات الأخيرة.

عدد وظائف القطاع الخدمى المحتمل تأثرها بنقل الأعمال إلى ما وراء البحار أكبر كثيرا. إذ يقدر **فان ويلسوم وفيكرى** (٢٠٠٥) أنه فى عام ٢٠٠٣ كان ما يقرب من ٢٠ فى المائة من إجمالى العمالة فى بلدان الاتحاد الأوروبى وأستراليا وكندا والولايات المتحدة عرضة لاحتمال التأثر بنقل الأعمال إلى ما وراء البحار، وذلك وفق الفرص التى توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم بلانيدر تقديرات أعلى بالنسبة للولايات المتحدة: ٢٢–٢٩ فى المائة كما تقدم دراسات أخرى تقديرات كبيرة.

إن التمييز بين تقديرات العدد المحتمل من وظائف القطاع الخدمى التى قد تتعرض لمنافسة دولية، وبين العدد الفعلى للوظائف المفقودة، غائب عادة فى المناقشات العامة. إذ تفترض هذه المناقشات ضمنا فى كثير من الأحيان أن البلدان الصناعية ليس لديها ميزة نسبية فى أى من وظائف القطاع الخدمى التى تتعرض حديثا لمنافسة دولية – بمعنى أن الدول الصناعية سوف تقتصر على إيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار، وليس اجتذابها، أو استقدامها منها. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعددا آخر من الاقتصادات المتقدمة مصدر صاف للخدمات. وفى حالات كثيرة طفق صافى الفائض هذا يتزايد فى السنوات الأخيرة. ويحتمل أن تستقدم الاقتصاديات المتقدمة من وراء البحار من الخدمات أكثر مما توفده إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الإنتاجية المحتملة فى مشروعات الأعمال فيما وراء البحار قد تدفعها إلى زيادة التوظيف، الأمر الذى يحتمل أن يسفر عن زيادة صافية فى الوظائف. ففى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تحقق الشركات المستوردة للخدمات نموا أسرع فى العمالة مقارنة بتلك التى لا تفعل ذلك (هيجزين وآخرون، ٢٠٠٧).

الشكل ١

حضور متنام

نما نصيب الصين من صادرات العالم بصورة مثيرة منذ عام ١٩٩٠، فى حين زاد نصيب الهند أيضا.

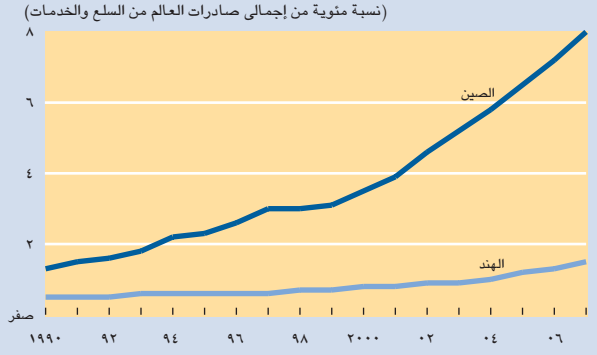

المصدر: صندوق النقد الدولى، قاعدة بيانات لآفاق مستقبل الاقتصاد العالمى.

الدخول والأمن الوظيفى

تتمثل إحدى القضايا الرئيسية فيما إذا كان إيفاد الأعمال لما وراء البحار سوف يؤثر على الأجور النسبية للعمال بصورة مختلفة عنها فى ظل ما سبق من وقائع العولمة. والأكثر ترجيحا أن يصبح إيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار عملية كبرى فى الاقتصادات المتقدمة إذا أدى إلى تخفيض دخول العمال ذوى المهارة المتوسطة والعالية، الذين لم يسبق للكثيرين منهم التعرض لمنافسة دولية، بدلا من الحد أساسا من أجور العمال منخفضى المهارة، مثلما نزعت إليه فى الماضى، العولمة والتغيير التقنى المنحاز إلى المهارة. ويوحى الدليل المرسل التالى باحتمال ممارسة ضغط فى اتجاه النزول على أجور العمال المهرة: العمال فى الهند الذين يقرأون صور الأشعة السينية للمرضى فى الاقتصادات المتقدمة، والذين يطورون البرامج الجاهزة للشركات فى الاقتصادات المتقدمة، والذين يعدون الاستثمارات الضريبية للمواطنين فى الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، هناك بعض المهام منخفضة المهارة، مثل تلك التى يؤديها البستانى وجامع القمامة ومقدمو الرعاية، لا يمكن بسبب التكنولوجيا الراهنة القيام بها فى الخارج، بما يوحى بأن أجور هذه الأنواع من الوظائف لا يرجح أن تتأثر بإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار.

وإجمالا، يتوقف ما إذا كانت المهام الخدمية عالية المهارة ستوفد إلى ما وراء البحار أو تستقدم منها فى بلد معين/ مع ما يصاحبها من ضغوط على الدخول، على الميزة النسبية للبلد. وبالرغم من أن إيفاد بعض الخدمات عالية المهارة إلى ما وراء البحار حقق نموا سريعا فى مدن هندية مثل بنجالور، فإنه يبدو مرجحا أن تظل الميزة النسبية لبلدان الأسواق الناشئة، مثل الصين والهند، محصورة لبعض الوقت فى وظائف المهارات المنخفضة / والمتوسطة، نظرا لتحديات زيادة نوعية التعليم ومتوسط المستويات التعليمية لأعدادها الضخمة من السكان.

وبصفة عامة، لا يبدو أن لإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار تأثير كبير على نحو غير متناسب على الوظائف الماهرة فى الاقتصادات المتقدمة. وقد يتغير ذلك بطبيعة الحال إذا ما كانت الوظائف عالية المهارة فى الدول الصناعية والقابلة للإيفاد احتمالا إلى ما وراء البحار، قد جرى إيفادها بالفعل. غير أنه يبدو حتى الآن أن الآثار المترتبة على إيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار تتسق مع النتائج الواردة فى الأدبيات العريضة التى تشير إلى أن التغيير التقنى المنحاز للمهارات ينزع إلى الحد من أجور العمال منخفضى المهارات.

وقد يكون لإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار أيضا آثار مهمة على الأمن الوظيفى للعمال الفعلى منه أو المتصور، وعلى القوة التفاوضية للعمال. ويقوم البرهان على ذلك فى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث يعرب المنخرطون فى الصناعات والمهن المرتبطة بالسلع المتداولة عن مستويات أعلى من عدم الإحساس بالأمن الاقتصادى مقارنة بغيرهم من العمال. وغنى عن البيان أن انعدام الأمن سوف يتزايد إذا كان تأثير إيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار مفاجئا وغير متوقع بالنسبة للعمال، كما هو الحال بصفة عامة.

مدى وعورة الانتقال

يتوقف ما إذا كان إيفاد الأعمال إلى مار وراء البحار يجرى بسلالة أو فى صورة انتقال حاشد وباعث على الاضطراب، على تشكيلة من العوامل الاقتصادية الكلية والهيكلية. وتتمثل العوامل المهمة فى سياسات الاقتصاد الكلى والتجارة وسعر الصرف فى الصين والهند ولدى شركائها التجاريين من البلدان الصناعية التى

سوف تحدد الحجم الإجمالى وشكل أرصدة الحساب الجارى العالمية. كما تعتبر السياسات الهيكلية مهمة لأن البلدان التى بها أسواق مرنة للعمالة والمنتجات، ولديها مؤسسات تعليمية ونظم تدريبية جيدة، وسياسات فعالة للتوظيف والتجديد من شأنها أن تتواءم بسهولة ويسر أكبر مع التحديات والفرص الناجمة عن زيادة التجارة وإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار.

كما سيعتمد العدد الفعلى للمهام التى تصبح قابلة للتداول، ومدى سرعة البدء فى تداولها، على مقدرة الصين والهند، والبلدان النامية الأخرى، على انتزاع أنواع جديدة من المهام من الاقتصادات المتقدمة. وكما لوحظ، فإن يبدو من المرجح أن يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تطور الصين والهند ميزة نسبية عريضة القاعدة فى الخدمات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية. وسوف تستلزم القدرة على استقدام أنواع جديدة من المهام إدخال تحسينات فى البنية الأساسية فى الهند. كما أنها ستتوقف فى الصين على تقوية مهارات اللغة الإنجليزية، وحقوق الملكية، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وسيادة القانون. وتوحى هذه القضايا الهيكلية بمرحلة انتقال متطاولة.

كما سيعتمد الانتقال أيضا على تطورات الأجور بالنسبة لعدد محدود من العمال ذوى المهارات الملائمة فى الصين والهند. وهناك بالفعل إشارات تمهيدية تنم عن ارتفاع حقيقى للأجور وأدلة مروية على نقص فى العمالة فى المناطق الساحلية فى الصين وفى بنجالور. ومع تساوى الأشياء الأخرى، فإن ارتفاع الأجور الحقيقية فى مناطق رئيسية فى الصين والهند من شأنه أن يقوض المزايا النسبية لهذين البلدين ويحد من عدد المهام التى تنتزعها من الاقتصادات المتقدمة.

وهناك سؤال أخير حول عدد البلدان النامية والتى تمر بمرحلة انتقال التى ستنضم إلى الحفل باعتبارها مقصدا لإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار – ومدى سرعة ذلك وحتى الآن تبدو مشاركة كثير من البلدان فى أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، ووسط آسيا وأمريكا الجنوبية محدودة أو غير موجودة. وبسبب عدد من الأسباب المتعلقة بالجوار الجغرافى، وأوجه الشبه الثقافى واللغوى، والأدوار الفريدة للصينيين والهنود فى الشتات، فإن بلدانا أخرى قد تجد صعوبة فى محاكاة نجاحات الصين والهند الأخيرة باعتبارهما مقصدا لإيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار (كو، ٢٠٠٧).

وكلما استغرق الانتقال وقتا طويلا، تضاءلت احتمالات تسببه فى إثارة الاضطراب. غير أنه بغض النظر عن مدى طول الانتقال، فالواضح أن عملية التكامل الجارية للصين والهند فى الاقتصاد العالمى سيكون لها على الأرجح آثار دائمة على توزيع الدخل وعلى الأمن الوظيفى فى الاقتصادات المتقدمة.

العولمة وعدم المساواة

جرى الاحتدام الأخير للعولمة، وكثيرون من العمال فى الدول الصناعية يتصورون حدوث ارتفاع متواصل ومستدام فى عدم المساواة الاقتصادية. وأسباب تزايد عدم المساواة فى الدخول غير مفهومة تماما، إلا أن مهلة الأبحاث التجريبية تشير إلى أن التغيير التكنولوجى المنحاز للمهارة كان محركا لتشتت الأجور المتزايد أقوى من العولمة التى هى ذاتها انعكاس للتقدم التكنولوجى (صندوق النقد الدولى، ٢٠٠٧).

وبالرغم من أن الزيادة فى عدم المساواة كانت عامة إلى حد ما، فقد كانت كبيرة بصفة خاصة فى بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وكثيرا ما كانت بارزة بصفة خاصة عند مقارنة الشريحة الأعلى لتوزيع الدخول مع دخل باقى السكان. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تفيد بعض القياسات أن التفاوت فى الدخول أكبر اليوم عنه فى أى وقت منذ العشرينيات من

الشكل ٢

عدم المساواة ووجهات النظر إزاء التجارة

فى البلدان الصناعية، كلما ارتفع مستوى عدم المساواة من الدخل، قلت إيجابية المواقف من التجارة.

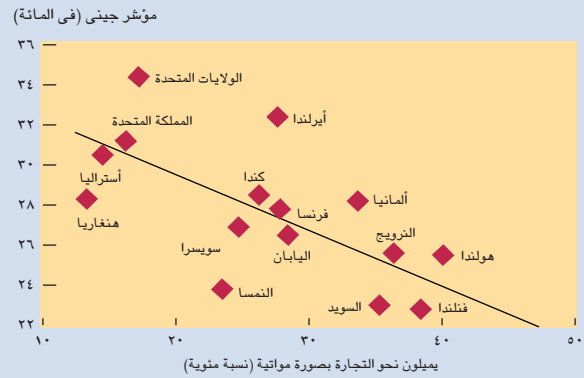

المصادر: فورستر وبيرسون (٢٠٠٢)، وبرنامج المسح الاجتماعى الدولى (٢٠٠٧).

ملحوظة: يمثل مؤشر جينى مقياسا لعدم المساواة فى الدخل. وتكون المساواة كاملة عند نقطة الصفر (يحصل الجميع على نفس الدخل) – وعند رقم ١٠٠ يكون عدم المساواة فى ذروته (شخص واحد يملك الدخل كله). ومؤشر جينى هنا من منتصف التسعينيات أما المواقف إزاء التجارة فمستمدة من مسح أجرى عام ٢٠٠٣.

القرن الماضى، وأن منخفضى المهارة ليسوا وحدهم الذين يتأثرون: إذ أن عمالا حصلوا على مستويات عالية نسبيا من التعليم يعانون أيضا من تدنى الأجور الحقيقية (الدوناس ولورانس وسلوتار، ٢٠٠٧).

وكان لتسارع العولمة الذى تواكب مع زيادة عدم المساواة فى الدخل فى بعض البلدان، تداعيات مهمة بالنسبة لدعم الرأى العام للعولمة. فقد يعتبر الناخبون الذين تبقى دخولهم راكدة، بينما تعزز العولمة دخول قلة، أنفسهم غرباء لا يستفيدون من العولمة وقد يتزايد توحدهم مع الخاسرين من العولمة. وبل قد يكون ذلك هو الوضع إذا نظر الناخبون – عن حق – إلى التكنولوجيا بوصفها القوة الدافعة وراء تطورات الدخل، حيث إن زيادة التجارة قد تكون بمثابة التجلى الأشد وضوحا للتغيير التكنولوجى. وعلاوة على ذلك، فإن الناخبين يملكون القوة السياسية اللازمة للتأثير على السياسات التى قد تبطئ أو توقف أو حتى تعكس عملية العولمة، فى حين يعجزون إلى حد كبير عن التأثير على خطى التقدم التكنولوجى.

وتشير استطلاعات الرأى العام فى بلدان كثيرة إلى أن الوضع الاقتصادى النسبى للفرد يرتبط ارتباطا إيجابيا بالغ القوة بالمواقف المناصرة للتجارة (انظر الشكل ٢). ويحاج الدوناس ولورانس وسلوتار (٢٠٠٧)، على سبيل المثال، بأن الرأى العام فى الولايات المتحدة يتجه نحو مزيد من الحمائية بسبب الدخول الراكدة أو الآخذة فى الانخفاض وليس بسبب العجز عن إدراك مزايا العولمة. ويبين هذا الأمر أن الرأى العام يرى أن المكاسب العائدة على الفائزين من تحرير التجارة تفوق خسائر الخاسرين. إلا أنهم يدركون أيضا أن التحرير يمثل تحسنا لصالح الأمة ككل فى حالة ما إذا حصل الخاسرون على تعويض فعلى، الأمر الذى يندر حدوثه.

إن أهم تداعيات نهوض الصين والهند وزيادة إيفاد الأعمال إلى ما وراء البحار قد ينشأ من توافقهما مع إدراك الزيادات واسعة النطاق فى عدم المساواة الاقتصادية فى عديد من الاقتصادات المتقدمة. ويعرض العدد الكبير من الوظائف التى يمكن إيفادها إلى ما وراء البحار، مجموعات جديدة من العمال أصحاب الياقات البيضاء، وقد يكون كثيرون منهم من الناشطين سياسيا، للمنافسة الدولية وإذا اعتقدت أعداد كبيرة من العمال أن وظائفهم تواجه احتمالات خطر

الشكل ٣

تحويل الدخل والعولمة

فى منطقة اليورو، كلما زاد الدخل الذى يعاد توزيعه على أفقر ٣٠ فى المائة من السكان، كانت المواقف من العولمة أكثر إيجابية.

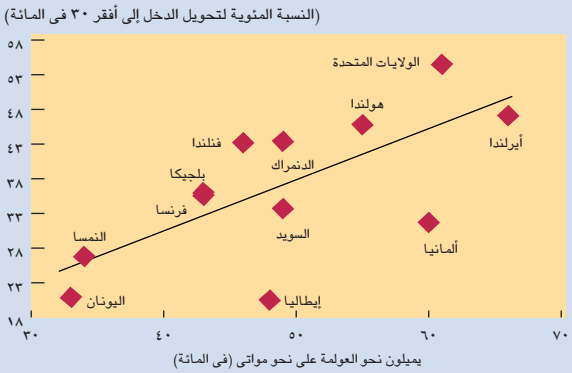

المصادر: فورستر وبيرسون (٢٠٠٢)، والمجلس الأوروبى (٢٠٠٣)
ملحوظة: بيانات تحويل الدخل مستمدة من منتصف التسعينيات – المواقف إزاء العولمة مستمدة من مسح أجرى فى ٢٠٠٣.

إيفادها إلى ما وراء البحار وأن المزايا الناتجة عن العولمة لا يجرى تقاسمها بالعدل، فإن الأرجح أن تتزايد استجابتهم لدعاة حماية المصالح الخاصة.

تحقيق توافق فى الرأى

يقتضى الأمر أن يكفل صانعو السياسة تقاسم المكاسب الناجمة عن التجارة على نطاق واسع وأن تطبق السياسات الاجتماعية اللازمة لتسهيل تكيف العمال الذين يتأثرون سلبا بالعولمة والتغير التكنولوجى. وأحد طرق تحقيق ذلك هو تحسين التعليم والتدريب، وهو الأمر الحاسم لنجاح التكيف مع العولمة. ولكن ذلك على الأرجح لن تكون سوى آثار محدودة فى الأجل القصير. وكثيرا ما يكون تنفيذ الإصلاحات التربوية أمرا صعبا ولا يحدث تأثيرا إلا مع استكمال الأجيال الجديدة من الطلبة تعليمها.

وفى الإطار الزمنى المرتبط بالقرارات السياسية، قد تكون سياسات إعادة التوزيع بغرض تعويض الخاسرين أو المستبعدين السبيل الأساسى للحصول على الدعم السياسى للمشاركة المستمرة فى العولمة – أو للحيلولة دون التراجع عنها. ويبدو أن ذلك هو الحال فى الاتحاد الأوروبى: فالبلدان التى تقوم بدور أكبر نسبيا فى إعادة التوزيع، الذى تعكسه النسبة المئوية من إجمالى مدفوعات المنافع التى تدفع لأدنى ٣٠ فى المائة أجرا من السكان فى سن العمل، هى البلدان التى يساند السكان فيها العولمة لأقصى حد. (انظر الشكل ٣).

وبالرغم من أن الحاجة إلى تعويض الخاسرين من العولمة تحظى بتقدير واسع النطاق، فإن التساؤل حول أفضل السبل لتحقيق ذلك لم يلق اهتماما كبيرا. غير أن الطبيعة المتغيرة للعولمة فى السنوات الأخيرة تبين أن هذه القضية قد تصبح أكثر أهمية باطراد فى بعض البلدان لأن مجموعات أكبر من العمال قد يعتبرون أنفسهم من الخاسرين. وللحفاظ على الدعم السياسى للعولمة، قد يقتضى الأمر توسيع مدى التعويض لما وراء مجموعة العمال المحددة الذين يفقدون وظائفهم نتيجة للتحرر التجارى لتشمل العمال المستخدمين فى الطرف الأدنى من توزيع الدخول.

غير أن إعادة التوزيع سيكون لها آثار سلبية على الحوافز، لأنها تحد من المكاسب الاقتصادية الناجمة عن العولمة. ويؤكد ذلك أهمية تصميم تدابير فعالة لإعادة التوزيع لتعظيم المكاسب الصافية من العولمة. وأن تدابير إعادة التوزيع التى تؤدى وظيفة جيدة نسبيا فى الحفاظ على الحافز على العمل، تسمح للبلد بأن يستمد فوائد صافية كبيرة نسبيا من العولمة (سنودوار و كو، ٢٠٠٨).

ومن حسن الطالع، هناك أمثلة لتدابير كفؤة نسبيا لأساليب إعادة التوزيع: الائتمان الضريبى للأسر العاملة فى المملكة المتحدة، وغيرها (منظمة التعاون والتنمية فى الميزان الاقتصادى ٢٠٠٦). ولكن ذلك مجرد جانب واحد من القضية. فهناك أيضا مسألة ما إذا كان حجم إعادة التوزيع الجارى كافيا لخلق توافق فى الرأى لصالح العولمة والحفاظ عليه. ■

ديفيد كو مستشار أقدم فى إدارة آسيا والمحيط الهادئ فى صندوق النقد الدولى.

يستند هذا المقال على كو (٢٠٠٧) وكتبه المؤلف حينما كان باحثا زائرا فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى.

المراجع:

Aldonas, Grant, Robert Lawrence, and Matthew Slaughter, 2007, "Succeeding in the Global Economy: A New Policy Agenda for the American Worker," Financial Services Forum Policy Research Paper, June.

Baldwin, Richard, 2006, "Globalization: the great unbundling(s)," paper for the Finnish Prime Minister's Office, Economic Council of Finland, as part of EU Presidency, September.

Blinder, Alan, 2007, "Offshoring: Big Deal, or Business as Usual?" CEPS Working Paper No. 149 (Princeton, NJ: Princeton University).

Coe, David, 2007, "Globalisation and Labour Markets: Policy Issues Arising from the Emergence of China and India," OECD Social, Employment and Migration Working Papers No. 63 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).

European Commission, 2003, "Globalization," Flash Eurobarometer No. 151b.

Förster, Michael, and Mark Pearson, 2002, "Income Distribution and Poverty in the OECD Area: Trends and Driving Forces," OECD Economic Studies, No. 34, pp. 7–39 (Paris).

Hijzen, Alexander, Mauro Pisu, Richard Upward, and Peter Wright, 2007, "Employment, Job Turnover and Trade in Producer Services: Firm-Level Evidence," University of Nottingham GEP Working Paper 2007/37, August.

IMF, 2007, World Economic Outlook, *October (Washington).*

International Social Survey Programme, 2007, "National Identity."

OECD, 2006, Boosting Jobs and Incomes: Policy Lessons from Reassessing the OECD Jobs Strategy *(Paris).*

Snower, Dennis, and David Coe, 2008, "Globalization Through Redistribution," Kiel Institute for the World Economy Working Paper (forthcoming).

van Welsum, Desirée, and Graham Vickery, 2005, "Potential Offshoring of ICT-Intensive Using Occupations," DSTI Information Economy Working Paper DSTI/ICCP/IE(2004)19/FINAL/ (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).

For references to additional papers, see Coe (2007).